التحول القبطي إلى الإسلام وأسلمة مصر(1)

شون أوسوليفان(*)

Coptic Conversion and the Islamization of Egypt

ترجمة:
أحمد محمود(**)

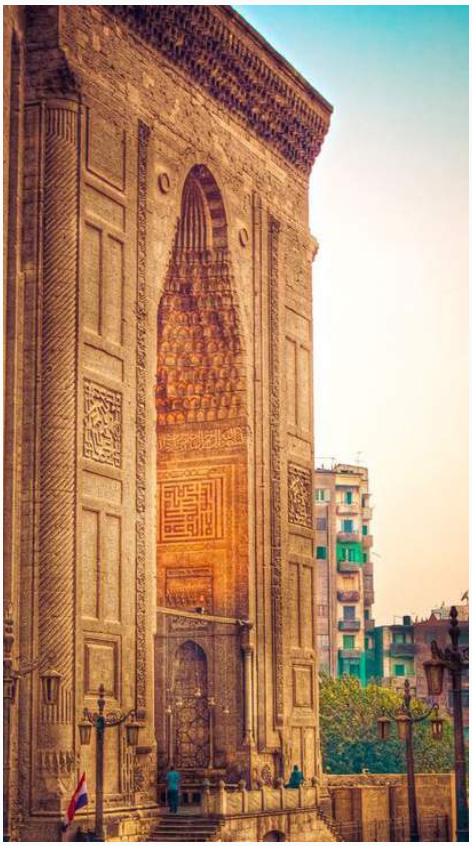

إن المقالات الثلاث التي كتبها: جاستون فييت (Gaston Wiet) في عشرينيات القرن المنصر م، وم. بيرلمان (M. Perlmann) سنة ١٩٤٢م، ودونالد ليتل (Donald Little) سنة ١٩٧٦م، عزَّزت التصور القائل بأن القرن الأول من العصر المملوكي مثَّل نقطة تحول فارقة في تاريخ اعتناق الأقباط للإسلام.

---

(1) Shaun O'sullivan, Coptic Conversion and the Islamization of Egypt, Mamluk Studies Review, Middle East Documentation Center, The University of Chicago, 2006, Volume 2, pp. 65- 80

(*) شون أوسوليفان (SHAUN O›SULLIVAN)، جامعة البلمند - لبنان: (University of Balamand, Lebanon).

(**) أحمد محمود محمد إبراهيم، أستاذ التاريخ الإسلامي والحضارة، جامعة القاهرة، البريد الإلكتروني:
ahmed77_historian@yahoo.com

ووفقًا لما ذكره فييت في مقالته عن الأقباط بدائرة المعارف الإسلامية (Encyclopaedia of Islam): فقد «أطلقت حكومةُ المماليك رصاصةَ الرحمة على المسيحية في مصر». ويستطرد فييت قائلًا: «ويمكن تقدير ذلك بحلول القرن الثامن الهجري (الرابع عشر للميلاد)؛ إذ لم يكد المسيحيون، كما في عصرنا، يمثِّلون عُشْر السكان في مصر». وقد ردَّد بيرلمان الرأيَ نفسه قائلًا: «إن الإمبراطورية المملوكية أسهمت بصورة حاسمة في سَحْق العنصر القبطي في مصر»، و«إن قوة الأقباط بوصفهم جماعة قد قُضي عليها قضاءً مبرمًا». ويعتقد دونالد لتل أن النتائج التي توصل إليها «تجنح إلى تأييد الحكم العام الذي أطلقه فييت»[1].

إن التساؤلات الديمغرافية وفقًا لتسلسلها الزمني (Chronological and demographic questions)، التي أثارت انتباه فييت ومَنْ اقتفى أثره هي: متى أضحى الأقباطُ أقليةً والمسلمون أغلبية في مصر، وما المراحل الأساسية التي مرت بها تلك العمليةُ؟ لقد افترضوا ابتداءً أن تحول الأقباط إلى الإسلام كان هو السبب الرئيس وراء التغير الديمغرافي في مصر؛ ومن ثَمَّ فإن أكثر المسلمين المصريين يتحدَّرون من أصول قبطية. ثم افترضوا أن الأقباط اعتنقوا الإسلام (جماعيًّا) على موجتين؛ **الأولى:** في القرن التاسع الميلادي (الثالث الهجري)، **والثانية:** في القرن الرابع عشر (الثامن الهجري). ولذلك فإنهم رغم تأكيدهم الشديد على أهمية الحقبة المملوكية، لم يزعموا أن أسلمة مصر إنما وقعت في إبان تلك الحقبة فحسب.

وقد أعدَّ تامر الليثي في الآونة الأخيرة دراسةً مستوعبة عن تحول الأقباط إلى الإسلام خلال العصر المملوكي[2]. وقد بذَّتْ تلك الدراسةُ التي لم تعرف طريقها إلى النشر بعدُ ما سبقها من

(1) Gaston Wiet, "kibt," The Encyclopaedia of Islam, 1st ed., 2: 996 f.; M. Perlmann, "Notes on Anti-Christian Propaganda in the Mamluk Empire", Bulletin of the School of Oriental and African Studies, 10 (1942): 843-61; Donald Little, "Coptic Conversion to Islam under the Bahri Mamluks, 692-755/ 1293-1354," BSOAS 39 (1976): 552-69.

(2) Tamer el-Leithy, "Coptic Culture and Conversion in Medieval Cairo, 1293-1524 A.D.," Ph.D. diss., Princeton University, 2004.

دراساتٍ طولًا وعمقًا. ويركِّز موضوعها على تحول أقباط الطبقة العليا في القاهرة إلى الإسلام خلال القرن الرابع عشر الميلادي (الثامن الهجري)، وهي الفترة التي تحفل بكثير من الأدلة التفصيلية في المواد القبطية غير المنشورة، وفي المدونات التاريخية المملوكية للمقريزي وابن تغري بردي. ويتناول الليثيُّ بالبحث المتعمِّق دوافعَ التحول إلى الإسلام، ويصنِّف أشكاله المختلفة، ويحلِّل ردَّ فعل المسلمين تجاه المتحوِّلين الأقباط إلى الإسلام، ولا سيما بين طائفة العلماء.

وفي الحيِّز الضئيل نسبيًّا الذي أفرده للسؤالين: متى وكيف حدثت أسلمةُ مصر؟ يتفق الليثي مع فييت في أن اعتناق الأقباط للإسلام كان هو العنصر الجوهري في التحول المذكور. ومن هنا، فقد ختم الليثي دراسته بعبارة تشير إلى «الوهم الشائع، إلى يوم الناس هذا، بأن المسلمين المصريين كانوا جميعًا من أصل عربي، عوضًا عن القول بأنهم أقباط اعتنقوا الإسلام»[1].

(1) Ibid., 479.

وفي الحيِّز الضئيل نسبيًّا الذي أفرده للسؤالين: متى وكيف حدثت أسلمةُ مصر؟ يتفق الليثي مع فييت في أن اعتناق الأقباط للإسلام كان هو العنصر الجوهري في التحول المذكور.

بل إنه يذهب إلى أبعد مما ذهب إليه فييت، بتأكيده على أنه ليس ثمة موجة تحوُّل إلى الإسلام شهدتها مصر خلال القرن التاسع الميلادي؛ فتلك فكرةٌ خاطئة، نشأت عن إساءة تفسيرٍ لرواية المقريزي. ويرى الليثيُّ أن القرن الرابع عشر يمثِّل دون غيره فترة التحول الاجتماعي الحاسم في مصر، بوصفه الحقبة الوحيدة التي شهدت اعتناق الأقباط للإسلام على نحو جماعي.

فما الدليلُ على أن العصر المملوكي الأول كان له هذا الدور الحاسم للغاية في أسلمة مصر عن طريق تحول الأقباط إلى الإسلام؟ لقد أسهب فييت ومتابعوه في النقل عن المقريزي الذي سجَّل في كتابه الخطط، المدَوَّن في عشرينيات

القرن الخامس عشر الميلادي (التاسع الهجري)، ثمانية اعتداءات وقعت على الأقباط إبان العصر المملوكي: الأول بين سنتي (١٢٥٠ - ١٣٥٤م = ٦٤٨- ٧٥٥هـ)، وذلك في سنوات: (١٢٥٩، ١٢٦٤، ١٢٧٩، ١٢٨٣، ١٢٩٣، ١٣٠١، ١٣٢١، ١٣٢١م)[1].

وقد اتخذت تلك الاعتداءاتُ شكل أحداث عنف أثارتها العامةُ، وخاصة العناصر الدُّنيا في القاهرة وكافة أرجاء الريف. كما اتخذت شكل إجراءات حكومية مختلفة حَظَرَتْ على الأقباط تقلدَ الوظائف العامة، وجدَّدت القوانين التقليدية التي ضيَّقت عليهم وأذلتهم، وصادرت أوقافهم. وقد اكتست تلك الأحداثُ صورةً نمطية، فكانت تبدأ بحادث بسيط يثير انفجارًا شعبيًّا في القاهرة، وقد ينتشر أحيانًا في الأقاليم الأخرى، ثم لا يلبث أن تعقبه إجراءاتٌ حكومية تعاقب الأقباط، وتتغيَّا استرضاء طبقة العامة من المسلمين. وربما يكون الأكثر أهميةً ذلك التعليق الذي عقَّب به المقريزيُّ على وصفه للاعتداء الأخير على الأقباط سنة (٧٥٥هـ = ١٣٥٤م). لقد جمع ذلك الاعتداءُ بين العدوان الشعبي على المسيحيين وتخريب كنائسهم، وصدور مراسيم حكومية تحظر عليهم الالتحاقَ بوظائف الخدمة العامة. ومثلُ هذه المراسيم صدرت مراتٍ كثيرة قبل ذلك، ولكن الشيء المختلف هذه المرة أن الحظر امتد ليشمل الأقباطَ الذين تظاهروا بالإسلام شكليًّا، وتجاوبت الحكومة المملوكية مع الاتهامات التي وُجِّهت إليهم بأنهم مسيحيون متستِّرون بالإسلام، وأنهم أضعفوا الحكومة وظلموا المسلمين، دون أن ينالوا جزاءهم. وأخيرًا، فقد صادرت الحكومةُ جميع الأراضي الموقوفة على المؤسسات القبطية. ويوحي تعليق المقريزي بأن ذلك الاضطهاد كان هو القشة التي قصمت ظهر الأقباط؛ إذ يقول:

«فإنه لم يبق في أعمال مصر كلِّها قبليها وبحريها كنيسةٌ حتى هُدِمَتْ، وبُني مواضعَ كثيرٍ منها مساجد، فلما عظم البلاء على النصارى وقلَّتْ أرزاقُهم، رأوا أن يدخلوا في الإسلام،

(1) Little, "Coptic Conversion to Islam under the Bahri Mamluks", p. 553.

ففشا الإسلامُ في عامة نصارى أرض مصر، حتى إنه أسلم من مدينة قليوب خاصة في يوم واحد أربعمئة وخمسون نفرًا... وحمل كثيرٌ من الناس فِعْلَهم هذا على أنه من جملة مكرهم، لكثرة ما شنَّع العامة في أمرهم؛ فكانت هذه الواقعة أيضًا من حوادث مصر العظيمة. ومن حينئذ اختلطت الأنسابُ بأرض مصر»[1].

إن ما يُسْتَنْتَج من وصف المقريزي لسلسلة الانتفاضات الشعبية ضد الأقباط يشكِّل السند الجوهري لذلك الرأي القائل بأن العصر المملوكي مثَّل تقدمًا حاسمًا في سبيل أسلمة مصر، عن طريق تحول الأقباط إلى الإسلام على نطاق واسع. فعلى سبيل المثال، يستخلص دونالد لتل (Donald Little) من ذلك النص الاستنتاجَ الآتي:

«ولا بدَّ أن جمهورًا غفيرًا من الأقباط قد أدركوا أن رفاهيتهم الاجتماعية والاقتصادية تكمن منذ ذلك الحين فصاعدًا في الإسلام. وبهذا المعنى، يمكن النظر إلى سنة (٧٥٥هـ = ١٣٥٤م)، أي: بعد مرور سبعة قرون من الفتح الإسلامي لمصر، بوصفها نقطة تحول في التاريخ الديني المصري، وبوصفها المرحلة التي أضحى فيها التحول الثاني الكبير في التدين المصري مكتملًا بالفعل، على نحو ما استقر عليه الأمرُ خلال القرون الستة ونصف القرن التالية»[2].

وبعبارة أخرى: فقد بلغت أسلمة مصر ذروتها بحلول سنة (٧٥٥هـ = ١٣٥٤م). وبعد ذلك التاريخ، ظلت النسبة بين المسلمين والنصارى دون تغيير؛ فكانت حوالي (٩٠٪ إلى ١٠٪)، في تقدير فييت (Wiet). وكذلك، فإن العصر المملوكي الأول، الذي بلغ أوجه سنة (١٣٥٤م)، كان هو المسؤول عن الجزء الأكبر من تلك العملية التي أفضت إلى تقلص عدد السكان الأقباط إلى (١٠٪) فحسب. ولقد حظي ذلك الاستنتاج بتأييد واسع النطاق. ومن الحق أن توتر السياق السياسي والعسكري الذي

(1) Quoted ibid., 568
والنص المذكور في السلوك للمقريزي (٢/ ٣/ ٩٢٧)، والمواعظ والاعتبار (٤/ ١٠٢١). (المترجم).

(2) Ibid., 569.

اكتنف العصر المملوكي الأول حتى سنة (١٣٠٠م) عزَّز معقولية ذلك الاستنتاج، فضلًا عن الكثافة المتزايدة التي شهدتها أدبياتُ الجدل الإسلامي ضد المسيحية والمسيحيين، والتي ستصبح أمرًا جديرًا بالملاحظة منذ سنة (١٢٥٠م) تقريبًا ولفترة طويلة بعدها[1].

على أن عبارة المقريزي لا تشكِّل دليلًا قاطعًا يؤيِّد استنتاج لتل، حتى حين تُقْرَن ـــ أي: تلك العبارة ـــ بما أورده من أخبار سابقة عن الضغوط التي تعرَّض لها الأقباطُ. ومن المحقق أن تلك العبارة تبالغ في تقرير أنه لا كنيسة تُرِكت قائمةً في كل أنحاء الريف المصري، وأن المسيحيين جميعًا قرروا اعتناق الإسلام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المثال الوحيد المقدَّم، وهو التحول الجماعي إلى الإسلام في مدينة قليوب، ليس سندًا كافيًا يأذن بتعميم القول بأن الإسلام انتشر بين الأقباط في جميع أنحاء البلاد. وكذلك فإن المدونة التاريخية الإسلامية توشك أن تخلو تقريبًا من الإحصاءات التي رَصَدَت التحولَ إلى الإسلام، كما أن مستوى الأدلة المطلوبة لا يمكن الارتقاء بها على نحو يفضي إلى تجاهل روايات قيِّمة شأنها في ذلك شأن روايات المقريزي.

وربما نوافق فييت فيما ذهب إليه من أن سنة (٧٥٥هـ = ١٣٥٤م) مثَّلت «حدثًا بالغ الخطورة في التاريخ المصري»، وأن موجة التحول القبطي إلى الإسلام، التي بدأت أواخر القرن الثالث عشر الميلادي، قد بلغت ذروتها في تلك السنة

ومن الحق أن ما ذهب إليه فييت من أن الأقباط كانوا يشكِّلون (١٠ ٪) فقط من سكان مصر بعد سنة (٧٥٥هـ = ١٣٥٤م) رأي معقول. وأما الأقباط بصفتهم الجماعية فلم يتلقوا أي صفعة خطيرة منذ أواخر الحقبة المملوكية حتى إجراء أول تعداد سكاني سنة (١٨٤٦م). فذلك التعداد وما تلاه قدَّر عدد العنصر القبطي بنحو (٨٪) من السكان، وربما ارتفعت النسبة إلى (١٠٪)، على نحو يشي بنزوع الأقباط

(1) Perlmann, "Notes on Anti-Christian Propaganda in the Mamluk Empire", pp. 842, 845.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المثال الوحيد المقدَّم، وهو التحول الجماعي إلى الإسلام في مدينة قليوب، ليس سندًا كافيًا يأذن بتعميم القول بأن الإسلام انتشر بين الأقباط في جميع أنحاء البلاد.

إلى التقليل من أعدادهم لدى القائمين بالتعداد[١].

ولكن متى وكيف تقلَّص عددُ الأقباط إلى (١٠٪) بحلول أواخر القرن الرابع عشر الميلادي؟ ثمة طائفة من الاحتمالات. ففيما يتعلَّق بالسؤال عن التوقيت، فقد حدث الانخفاض إبان القرن الرابع عشر الميلادي بصورة أساسية (وهذا رأي تامر الليثي)، أو في مرحلتين متكافئتين تقريبًا؛ **الأولى:** في القرن التاسع الميلادي، **والثانية:** في القرن الرابع عشر (وذاك رأي فييت ومَنْ اتبعه)، أو أنه (كما حاججنا لاحقًا) وقع بشكل رئيس طوال حقبة الإسلام المبكر (بين القرنين السابع والعاشر الميلاديين). أما فيما يتعلق بالسؤال عن الكيفية، فيحتمل أن يكون تراجع نسبة الأقباط قد وقع بسبب التحول إلى الإسلام في المقام الأول، وهو السبب الذي يبدو موضعَ اتفاق بين جميع الكتاب المحدثين ممن عالجوا هذا الموضوع. ومع ذلك، يمكن أن نفترض أن ثمة عوامل أخرى كان لها مُجْتَمِعة دور أكثر أهمية: كالهجرة العربية الإسلامية، والزواج من نساء القبط، بالإضافة إلى التراجع الديمغرافي للأقباط، عقب الانتفاضات المتكررة التي قاموا بها ضد الحكم الإسلامي.

ولم تُؤخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في الدراسات التاريخية لمصر الإسلامية إلا على نحو محدودٍ نسبيًّا، رغم أن الهجرة العربية الإسلامية إلى مصر منذ سنة (٦٤١م) وما تلاها وُثِّقَتْ جيدًا، شأنها في ذلك شأن القمع الشديد الذي تعرضت له الانتفاضاتُ القبطية

(١) ليس هناك أي دليل وثائقي في تلك المسألة حتى إجراء التعدادات السكانية الأولى (سنة ١٨٤٦، و١٨٨٢م)، التي سجلت أن الأقباط يمثلون ٨٪ من السكان. ولكنّ الرحالة الأوروبيين خلال القرن السابق قدروا عدد الأقباط على نحو مماثل.
Youssef Courbage and Philippe Fargues, Christians and Jews under Islam (London, 1997), 64.

المتكررة. ومثل هذه العوامل ينبغي أن تُراعى بوصفها عاملًا مقابلًا لعامل التحول القبطي إلى الإسلام[1].

وبالعودة إلى السؤال عن توقيت التحول، فلعل أسلمة مصر قد اكتملت تقريبًا قبل أن يبدأ الحكم المملوكي سنة (٦٤٨هـ = ١٢٥٠م) بفترة طويلة. وبعبارة أخرى: فإن نسبة المسيحيين تراجعت فعليًّا في مصر إلى ما لا يزيد على (١٠٪)، بحلول القرن الحادي عشر الميلادي أو قبل ذلك، وهي النسبة التي طرحها فييت (وليس من الحكمة أن نقدِّم نسبًا أخرى غير تلك النسبة التي تنهض على أساس ولو كان ضعيفًا في تعدادات القرن التاسع عشر)[2]. وقد شهد الحكم المملوكي المبكر (بين سنتي ١٢٥٠- ١٣٥٤م) مزيدًا من الانخفاض، وإن لم يكن ذلك أمرًا مهمًّا في إطار الصورة الأوسع. ولئن كان السند التاريخي هزيلًا للغاية على نحو يحول دون اتخاذ الأسلمة المبكرة والسريعة لمصر قضيةً مقطوعًا بها، فإننا نستطيع أن نجادل بأن ذلك هو ما حدث منطقيًّا.

إن الدليل الأساسي الذي ينهض عليه ذلك الرأيُ يأتينا من المقريزي مرة أخرى. فقد روى آخر ثورة قبطية ضد الحكم الإسلامي، وهي الثورة التي عُرِفت بـ«ثورة البشموريين»، ووقعت في الدلتا سنة (٨٣١م = ٢١٦هـ)، إبان حكم الخليفة العباسي المأمون الذي سحق تلك الثورة سحقًا، ويضيف المقريزي: **«ومن حينئذ ذلَّت القبطُ في جميع أرض مصر، ولم يقدر أحد منهم بعد ذلك على الخروج على السلطان، وغلبهم المسلمون على عامة القرى، فرجعوا من المحاربة إلى المكايدة، واستعمال المكر والحيلة ومكايدة المسلمين»**[3].

وتفيدنا النظرةُ الأولى إلى هذا الاقتباس المهم أن أسلمة مصر بدأت مبكرًا،

(1) Khalil ʻAthaminah, "Arab Settlement during the Umayyad Caliphate", Jerusalem Studies in Arabic and Islam 8 (1986): 200-4.

(2) El-Leithy, "Coptic Culture and Conversion in Medieval Cairo", 26.

(٣) نقلاً عن:
Antoine Fattal, Le statut legal des non-musulmans en pays d'islam (Beirut, 1958), p. 282.
والنص منقول من المواعظ والاعتبار (٤/ ١٠٠٢). (المترجم).

وتسارعت وتيرتها بفشل ثورة الأقباط. ومع ذلك، يجب علينا أن نتثبت من تلك العبارة الحاسمة، بمزيد من الحرص؛ بسبب النزاع الذي نشأ حول المعنى الدقيق الذي قصده المقريزي.

إن العبارة المفتاحية «**وغلبهم المسلمون على عامة القرى**» فسَّرها فييت (Wiet) وأنطوان فتال (Antoine Fattal) بأنها تدل على أن ثمة شعورًا تكوَّن لدى المسلمين بأنهم أصبحوا يفوقون الأقباط عددًا في عامة القرى. في حين أن يوحنا فريدمان (Yohannan Friedman) فسَّر تلك العبارة مؤخرًا بأن معناها أن المسلمين «استعادوا السيطرة على القرى المتمردة [مما يفترض معه أنهم استأنفوا جمع الضرائب]»[1]. إن الفعل «**غلبهم المسلمون على**» -على نحو ما استخدم هاهنا- يعني ببساطة هزموهم في القرى بالمعنى السياسي والعسكري، دون أن يكون لذلك أيُّ دلالة عددية. وقد أكد الليثي على ذلك التفسير الأخير لكي يدحض الفرضية القائلة بأن ثمة موجةً للتحول القبطي إلى الإسلام وقعت إبان القرن التاسع الميلادي، وهي الفرضية التي طرحها فييت ومَنْ اتبعه. ومع ذلك، فإن كلمة «**غلبهم المسلمون على**» يمكن أيضًا أن يكون معناها «انتصروا عليهم أو تفوقوا عليهم» عدديًّا[2]. وقد افترض فييت وفتال أن ذلك هو المعنى الذي قصد إليه المقريزي، ويوحي السياق الذي وردت فيه الكلمة بأنهما كانا على صواب.

فلما كانت العبارة السابقة تنص على أن «الأقباط قد أُخضعوا بالفعل في جميع أنحاء مصر»، فإن تفسير «**غلبهم المسلمون**» بـ«**هزموهم**»، سيكون تكرارًا لا معنى له. ومن جهة ثانية، فإن العبارة اللاحقة «**على عامة**

(1) Yohannan Friedman, "A Note on the Conversion of Egypt to Islam," JSAI 3 (1981): 238-40, cited in el-Leithy, "Coptic Culture and Conversion in Medieval Cairo," 19-20.

(٢) إن ابن منظور، في لسان العرب (بيروت، ١٩٥٥-١٩٥٦)، ١/ ٦٥١-٦٥٣، لا يدع مجالًا للشك في أن معنى الغلبة العددية متضمَّن في المعنى العام لـ«التغلب»، (overcoming) المرتبط بالفعل «غلب». فهو يورد صيغة الفعل المهجور اغلولب، بمعنى كثر، (اغلولب القومُ: إذا كثروا)، والصفة المؤنثة منها غلباء: أي وارفة (شجرة غلباء: إذا كانت غليظة). وأما الاشتقاقان المحدثان (أغلبية وغالبية) فكلاهما يعني (Majority):

(Hans Wehr, A Dictionary of Modern Written Arabic [Wiesbaden, 1961], 680).

القرى» تعني حرفيًّا «**في عموم القرى**»، أي: «**في معظم القرى**». وأما القول بأن «المسلمين تغلبوا على الأقباط (بالمعنى السياسي والعسكري فقط) في معظم القرى»، فدعوى لا تتسق فيها النتيجة مع مقدماتها. وبسحق الانتفاضة القبطية سنة (٢١٦هـ = ٨٣١هـ)، تغلَّب المسلمون بالضرورة على الأقباط عسكريًّا وسياسيًّا، في كل القرى، لا في معظمها، (وأما القول بالتغلب على الأقباط في معظم القرى لا فيها جميعًا، فيعني على وجه الدقة أن الثورة لم تُقْهَر).

وتأسيسًا على ما تقدم، يبدو أن المقريزي استخدم العبارة «**وغلبهم المسلمون على عامة القرى**» قاصدًا بها هذا المعنى العددي؛ فكان مراده أن المسلمين بدأوا يتفوقون عدديًّا على الأقباط في معظم القرى المصرية بعد ثورة (٢١٦هـ = ٨٣١م). وهذا المعنى يتمِّم التسلسل المنطقي للأحداث: فقد أُخضع الأقباط أولًا، ثم تقلَّصت أعدادهم فأضحوا أقلية في قراهم ثانيًا، وأخيرًا: تحولوا من التمرد الصريح إلى المصانعة والمكر تحولًا نهائيًّا. وكان الأقباط قد تمردوا قبل ذلك في سنتي (٧٢٥م، ٧٣٩م)، فهل ظلوا أغلبية بعد مسعاهم الأخير سنة (٨٣١م)، ألم يتمردوا ثانيةً آخر الأمر؟

وبعدُ، فيبدو أن التفسير الذي ذهب إليه فييت (Wiet) وفتال (Fattal) كان صحيحًا في الجملة. وقد نصَّ المقريزي على أن المسلمين أضحوا أغلبية في مصر في أثناء القرن التاسع الميلادي، عقب الثورة الأخيرة التي قام بها الأقباط سنة (٨٣١م = ٢١٦هـ). ولئن كانت تلك المعلومة ثمينة للغاية فيما يتعلق بالزمن الذي حدثت فيه الأسلمة، فإنها أيضًا تثير السؤال عن كيفية حدوثها. والحق أن المقريزي لا يؤكد في هذا النص ولا في أي موضع آخر من كتابه أن اعتناق الأقباط للإسلام كان هو الأساس الذي نهضت عليه عمليةُ الأسلمة. والمناسبة الوحيدة التي أشار فيها إلى التحول القبطي إلى الإسلام إشارةً واضحةً لا لبس فيها تتمثل فيما أورده في سياق حديثه عن التدابير المعادية للأقباط سنة (٧٥٥هـ

= ١٣٥٤م)، المذكورة آنفًا، حيث يقول: **«فلما عظم البلاء على النصارى وقلَّتْ أرزاقُهم، رأوا أن يدخلوا في الإسلام، ففشا الإسلامُ في عامة نصارى أرض مصر...»**[1].

ولعل المقريزي لم يذكر مسألة التحول القبطي قبل ذلك، وخاصة في روايته عن الثورة الفاشلة سنة (٢١٦هـ = ٨٣١م)؛ نظرًا لأن ذلك التحول لم يكن هو السبب الرئيس وراء أسلمة مصر في القرن الرابع عشر الميلادي (الثامن الهجري). ويتفق الليثي مع المقريزي ضمنًا، ويعتقد جازمًا أن تحول الأقباط إلى الإسلام كان أبطأ كثيرًا من تحول أي شعب آخر غزاه المسلمون في صدر تاريخهم: فهو يشير إلى أن الأقباط لو كانوا قد تحولوا إلى الإسلام سريعًا كالفرس، مثلًا، لحافظوا على لغتهم أيضًا في نطاق الثقافة الإسلامية. ولكن الذي حدث هو أن الأقباط عُرِّبوا تمامًا قبل وقت طويل من وقوع التحولات الجماعية إلى الإسلام[2].

وتلك ملاحظة وجيهة، ولكن تحول الأقباط إلى الإسلام في وقت متأخر لا يدل بالضرورة على تأخر أسلمة مصر: ذلك أن صلابة المسيحية القبطية لا يحول حتمًا دون انتشار الإسلام في مصر مبكرًا. والحق أن التباين بين وصف المقريزي لثورة الأقباط سنة (٨٣١م) وما اتخذ من تدابير معادية لهم سنة (١٣٥٤م)، يسمح لنا بأن نستنتج أن الأسلمة في مصر قد شهدت تقدمًا ملموسًا خلال القرون الإسلامية الأولى، وإن لم يكن ذلك عن طريق تحول الأقباط إلى الإسلام بالدرجة الأولى. وأما فيما يتعلق بروايته عن ثورة البشموريين وما ترتب عليها من آثار، فإن المقريزي لا ينص على أن الإسلام كتبت له السيادة في جميع أنحاء

(١) لم يلبث المقريزي بعد وصفه لثورة البشموريين أن قال: «ولا نعرف أمة من الأمم اعتنقت الإسلام في مثل هذه المدة القصيرة كالأقباط». ومع ذلك، فإن الليثي، متبعًا يوحنا فريدمان، يشير إلى أن تلك العبارة لا تتضمن أي إشارة إلى الحقبة الإسلامية على الإطلاق: إنها تشير عوضًا عن ذلك إلى التحول المفترض للأقباط إلى الإسلام بعد المعجزات التي قام بها موسى أمام فرعون: «فإن الإسلام الذي تحول إليه المصريون (الأقباط) هاهنا هو دين موسى. وهكذا فإن العبارة انتزعت من سياقها حين جرى تطبيقها على مسألة التحول إلى الإسلام». ("Coptic Culture and Conversion in Medieval Cairo," 20, n. 52).

(2) Ibid., 8, 25, 458.

وتلك ملاحظة وجيهة، ولكن تحول الأقباط إلى الإسلام في وقت متأخر لا يدل بالضرورة على تأخر أسلمة مصر: ذلك أن صلابة المسيحية القبطية لا يحول حتمًا دون انتشار الإسلام في مصر مبكرًا.

الريف المصري، وهو التعبير الذي غدا مألوفًا في الإعراب عن التحول الجماعي لطائفة إثنية واحدة من دين إلى آخر. فبدلًا من ذلك، يشير المقريزي إلى طائفتين إثنيتين متباينتين: المسلمين والأقباط، وينص على أن المسلمين تفوقوا على الأقباط عدديًّا في معظم أنحاء الريف بعد سحق الثورة، وإن لم يبيِّن لنا كيف حدث ذلك. على أن التحول إلى الإسلام لم يكن هو السبيل الرئيس إلى تلك الأسلمة، على نحو ما آل إليه الأمر فيما بعد؛ فقد حدثت الأسلمةُ عبر التوسع في توطين العرب المسلمين بالمناطق الريفية، وزواجهم من نساء القبط، من ناحية، وعن طريق التراجع الديمغرافي القبطي الناجم عن سحق ثوراتهم، والتدابير القمعية والمالية القاسية التي اتبعت ضدهم، من ناحية أخرى[1]. ويورد الكُتَّاب العرب المسلمون الأوائل الدليلَ على الاستقرار العربي الإسلامي في مصر منذ زمن الفتح (٦٤١-٦٤٢م)؛ فقد أُرسل مهاجرو القبائل العربية إليها في أربعينيات القرن السابع الميلادي؛ ابتغاء تقوية جيش الفتح الأول.

ورُوي أن ثلث قبيلة قضاعة أو قبيلة كلب، قد نُقلوا في الفترة المذكورة من الشام إلى مصر؛ بهدف زيادة عدد السكان العرب في مصر والحدّ من التوترات القبلية في بلاد الشام. وتقدِّم لنا السجلات العسكرية المصرية (الديوان) المحفوظة في تاريخ الكندي الدليلَ على زيادة عدد العرب المسلمين في مصر؛ حيث تظهر الارتفاع المطرد والسريع في عدد الجنود المسجلين بالديوان. وقد استقر هؤلاء أولًا في الفسطاط (مركز الحامية العسكرية). وفي إبان حكم معاوية، تأسست حامية

(١) أول من وصف هذه التدابير هو البطريرك ديونيسيوس (٨١٨-٨٤٥م) الذي زار الخليفة المأمون في مصر إبان ثورة البشموريين. وروايته محفوظة في تاريخ الشام لميخائيل [الدمشقي].
(Chronique, ed. and tr. Jean Baptiste Chabot [Paris, 1899-1910], 3: 62-64).

عسكرية ثانية في الإسكندرية، وكانت تتألف من (٢٧,٠٠٠ جندي). على أن أولئك العرب المسلمين لم يقتصر وجودهم على الفسطاط والإسكندرية وحدهما؛ بل سُمح لهم ابتداء «بأن يغادروا الفسطاط في الربيع... حيث يرعون قطعانهم وخيولهم في المراعي الريفية». وكان من المفترض أن يعودوا إلى مركز الحامية في الصيف، بيد أن كثيرًا منهم آثروا الاستقرار في الريف: فبنو مدلج وغيرهم من القبائل الحميرية يمكن الاستشهاد بهم كأمثلة في هذا الصدد. وفيما يلي لمحة عن العملية غير الرسمية التي تحول من خلالها الجنودُ العرب المسلمون (المقاتلة) إلى مزارعينَ وتجارٍ، منتشرين في كافة أنحاء الريف المصري[1].

لقد سُجِّل توطين (٥٠٠٠ أسرة) قيسية في شرق الدلتا منذ سنة (٧٢٧م) تسجيلًا جيدًا. وهي حالة استثنائية، بالنظر إلى أن توطينهم كان بأمر مباشر من الخليفة الأموي هشام (بن عبد الملك) بناءً على طلب من واليه على مصر ابن الحبحاب. ورغم تسجيل أولئك القيسية في الديوان؛ فقد سُمِحَ لهم بمزاولة الزراعة، وتربية الخيول، واحتكار تجارة التصدير من مصر إلى الحجاز عن طريق ميناء القلزم على البحر الأحمر. ونتيجة لذلك؛ فقد أصبحوا أثرياء، وبنوا لأنفسهم بيوتًا ضخمة في المناطق المخصصة لهم. وحافظ أحفادهم على هويتهم القبلية القيسية فترة طويلة؛ حيث يصفهم المتنبي في زيارته إلى مصر منتصف القرن العاشر الميلادي (الرابع الهجري)[2].

إن التوسع في توطين القيسية شرق الدلتا بعد سنتين فقط من أول ثورة قبطية سنة (٧٢٥م) يوحي بأنهم قد أُقطعوا الأراضي التي كان يشغلها الأقباطُ قبل ذلك، ثم هجروها بسبب قمع ثورتهم. وإذا أردنا الحكم من خلال مثال القيسية (سنة ٧٢٧م)، فمن المحتمل أن تكون الدولة الإسلامية قد اتبعت سياسة مطّردة تقوم على الاستفادة من الثورات

(1) Athaminah, "Arab Settlement during the Umayyad Caliphate," 201-2.

(2) Ibid., 203.

القبطية الفاشلة في سنوات (٧٢٥، ٧٣٩، ٨٣١م)، بتوطين أعداد كبيرة من العرب المسلمين في الريف المصري، وخاصة في الدلتا. فإذا أضفنا إلى ذلك أن العرب كانوا ينتشرون على نحو غير رسمي في كل أنحاء الريف منذ تاريخ مبكر، وأن الأقباط أنفسهم أُخضعوا لحركة تعريب مبكرة وشاملة؛ لأمكننا أن نتبيَّن بعض الشيء ملامحَ العملية التي تحولت من خلالها مصرُ السفلى على الأقل إلى منطقة مختلطة عرقيًّا؛ حيث هيمن المسلمون عدديًّا على معظم القرى بحلول منتصف القرن التاسع، وكثير منهم يرجعون إلى أصول قبطية من جهة الأم.

ولعلَّ التحول القبطي إلى الإسلام لم يكن هو العامل الرئيس وراء أسلمة مصر أوائل العصر الإسلامي. ولكنه كان رغم ذلك عاملًا مهمًّا، وخاصة بعد أن تبنى عمر الثاني [عمر بن عبد العزيز] (٧١٧- ٧٢٠م) حملة منظمة لأسلمة النصارى الخاضعين للدولة[1]. ووفقًا لما أورده المؤرخ ابن سعد فقد عنَّف عمر واليه على مصر، الذي حذَّر من أن التدابير التي اتخذها الخليفة لتشجيع التحول إلى الإسلام قد تفضي إلى تراجع إيرادات الدولة، قائلًا: «إن الله أرسل محمدًا داعيًا، ولم يبعثه جابيًا»[2].

لقد اندلعت الثورة القبطية سنة (٧٢٥م = ١٠٧هـ) بسبب إحصاء أعقبته زيادةُ الضرائب من قبل الوالي ابن الحبحاب، الذي تعهد لمن يعتنق الإسلام بإعفائه من الجزية. وينص التاريخ القبطي لبطاركة الإسكندرية، الذي جُمع في القرن الحادي عشر الميلادي من سجلات كُتب معظمها في القرن الثامن، على أنه في سنة (٧٢٧م)، وهي السنة التي استوطن فيها القيسيةُ مصر، تحول (٢٤٠٠٠) قبطي إلى الإسلام؛ فرارًا من الجزية[3].

وفي سنة (٧٥٠م)، تعهد الوالي العباسي الأول على مصر برفع الجزية عمن

(1) Abd al-'Aziz al-Duri, The Historical Formation of the Arab Nation, tr. Lawrence Conrad (London, 1987), 64.

(2) Quoted in H. A. R. Gibb, "The Fiscal Rescript of 'Umar II," Arabica 2 (1955): 8.

(3) Fattal, Le statut legal des non-musulmans en pays d'islam, 341-42.

اعتنقوا الإسلام، ووفقًا للمصدر القبطي نفسه، «جحد كثيرٌ من الأغنياء والفقراء دينَ المسيح؛ بسبب فداحة الضرائب والأعباء المالية التي أثقلت كواهلهم»[١].

لقد بادر عمر الثاني إلى انتهاج سياسة تغييرٍ جذري؛ حيث شجَّع الرعايا الذين فُتحت بلادهم على اعتناق الإسلام.

بيد أن كتاب تاريخ البطاركة سجَّل تحولًا قبطيًّا مهمًّا إلى الإسلام قبل ذلك التاريخ؛ حيث نص على أن والي مصر الأصبغ أكره كثيرًا من الناس على الإسلام، حوالي سنة (٧٠٠م)، بمن فيهم موظفو الحكومة الأقباط، وطائفة من الفلاحين تند عن الحصر[٢]. ويروي يوحنا النقيوسي (John of Nikiu)، المؤرخ القبطي وشاهد العيان المحتمل على فتح مصر، أن كثيرًا من المسيحيين الخائنين تحولوا إلى الإسلام في ذلك الوقت وما بعده[٣]. ومن أقدم الآثار الإسلامية في مصر مشهدٌ في أسوان مُؤَرَّخ بسنة (٧١هـ = ٦٩١م) أُقيم لإحياء ذكرى العباسة بنت جريج، التي يوحي الاسمُ المسيحيُّ لعائلتها بأنها كانت امرأة قبطية تحولت إلى الإسلام[٤].

وما لبثت أن ظهرت بعد سنة (٧٥٠م) أوائلُ الأعمال الدفاعية التي تولت المنافحة عن المسيحية ضد الاتهامات الإسلامية لها بالشرك وعبادة الصور؛ مما يوحي بأن تحول الرعايا المسيحيين إلى الإسلام أضحى منتشرًا على نطاق واسع في الشام والعراق. وقبل ذلك بنصف قرن على الأقل، كانت الأعمال المسيحية التي تتنبأ بنهاية العالم

(1) History of the Patriarchs, 189, quoted in Daniel Dennett, Conversion and the Poll-Tax in Early Islam (Cambridge, MA, 1950), 86.

(2) Ibid.

(3) John Moorhead, "The Monophysite Response to the Arab Invasions," Byzantion 51 (1981): 588; Demetrios J. Constantelos, "The Moslem Conquests of the Near East as Revealed in the Greek Sources of the Seventh and Eighth Centuries," Byzantion 42 (1972): 337-38.

(4) Hassan El-Hawary, "The Second Oldest Islamic Monument Known: Dated A.H. 71 (A.D. 691)," Journal of the Royal Asiatic Society (1932): 289-93.

تشير إلى الشيء نفسه. وأهمها نبوءة ميثوديوس الزائف (Pseudo-Methodius the Apocalypse) التي نشأت في شمال الشام والجزيرة في فترة لا تتجاوز العقد الأخير من القرن السابع الميلادي، وتصف الحكم الإسلامي بأنه «أتون اختبار للمسيحيين جميعًا»، وتستطرد قائلةً: «قال الرسول المبارك: ليس كلُّ من ينحدر إلى إسرائيل إسرائيليًا.

وكذلك، فإن كلَّ من يسمون مسيحيين ليسوا مسيحيين، فسبعة آلاف فقط هم من بقوا من بني إسرائيل على أيام النبي إيليا... وهكذا أيضًا في عصر عقاب أولئك الطغاة، لن يبقى على المسيحية إلا قليل من كثير، على نحو ما أظهر لنا مخلِّصُنا في الإنجيل المقدس، قائلًا: حينما يأتي ابنُ الإنسان (Son of Man)، هل سيجد إيمانًا على الأرض؟

وألمح أيضًا... أن طائفة من رجال الدين سوف يجحدون العقيدة الصحيحة والصليب المقدس وأسرار

وهكذا أيضًا في عصر عقاب أولئك الطغاة، لن يبقى على المسيحية إلا قليل من كثير، على نحو ما أظهر لنا مخلِّصُنا في الإنجيل المقدس، قائلًا: حينما يأتي ابنُ الإنسان (Son of Man)، هل سيجد إيمانًا على الأرض؟

السلطة. وسوف ينكرون يسوع المسيح، ويرتبطون بالكافرين، بغير إكراه، أو نكبات أو جراح»[1].

وثمة عمل مماثل، هو نهاية العالم لأثناسيوس (Pseudo-Athanasius the Apocalypse of) ظهر في مصر أيام الثورة القبطية الأولى تقريبًا، مؤيِّدًا ما قررته الأدلةُ المصدرية من أن ثمة تحولًا مهمًّا إلى الإسلام وقع آنذاك. وهكذا يبدو واضحًا أن التحول القبطي إلى الإسلام لم يكن ظاهرة متواضعة، حتى في الحقبة الإسلامية المبكرة. وكما تقدمت الإشارةُ، فقد قارن

(1) Quoted in Paul Alexander, The Byzantine Apocalyptic Tradition (Berkeley, 1985), 46-47.

الليثي بطء التحول القبطي إلى الإسلام بسرعة التحول الإيراني، الذي تجلى في التحول الناجح للغة الفارسية إلى لغةٍ للثقافة الإسلامية. وخليق بنا أن ننظر إلى مدى السرعة التي حدثت بها عملية الأسلمة في إيران. لقد بحث ريتشارد بولييه (Richard W. Bulliet) في دراسته المعروفة حول هذه المسألة التكرارَ النسبي لأسماء المسلمين وغير المسلمين في الآداب المدونة على مدار عصور متباينة[1].

ورغم أن نطاق استدلاله كان مقصورًا على طبقة علماء المدن، وأن الدراسة نهضت على فرضيات هي موضع شك؛ فإن عمله لم يزل قيِّمًا في ظل غياب المادة الوثائقية. لقد أعدَّ بولييه رسمًا بيانيًّا كي يظهر أن عدد السكان المسلمين في إيران زاد بمعدل مطرد من صفر في بداية الفتح الإسلامي خلال أربعينيات القرن السابع، إلى ما لا يقل عن (٨٠٪) في ستينيات القرن العاشر.

وقد وقعت الزيادة على ثلاث مراحل: زيادة بمعدل بطيء حتى سنة (٧٢٠م) تقريبًا، حين بلغ المسلمون نحو (١٠٪) من مجموع السكان، ثم زيادة سريعة إلى تسعينيات القرن التاسع، وأخيرًا تباطؤ تدريجي مرة أخرى، رغم أن السكان المسلمين تخطوا حاجز (٨٠٪).

ومن المؤكد أن المنحنى البياني يتجاهل الأحداث المهمة التي أدت إلى الإسراع بمعدل عملية الأسلمة أو أبطأته أو انعكست عليه انعكاسًا مؤقتًا. على أن الاستنتاج المذكور يظل قائمًا، وهو أن إيران أضحت ذات أغلبية مسلمة فيما يزيد قليلًا على ثلاثة قرون.

وتظهر الوثائق العثمانية للفترة الواقعة بين سنتي (١٥٢٠- ١٥٣٥م) أن أكثر من (٩٢٪) من سكان الأناضول، البالغ مجموعهم (٥ ملايين)، كانوا مسلمين، وأن (٨٪) فقط كانوا

(1) Richard W. Bulliet, "Conversion to Islam and the Emergence of a Muslim Society in Iran," in Conversion to Islam, ed. Nehemiah Levtzion (New York, 1979), 31. See also el-Leithy, "Coptic Culture and Conversion in Medieval Cairo," 21-22.

لقد حاول بولييه أن يجري تحقيقًا مماثلًا للبلاد الأخرى، بما فيها مصر، مستخدمًا عينة صغيرة من الأسماء، منتهيًا إلى نتائج أقل إيجابية.

مسيحيين[1]. وهكذا، فإن الأدلة تشير إلى عمليةِ أسلمةٍ في إيران والأناضول كليهما، حتى دانت الأغلبية الساحقة بالإسلام (٨٠ - ٩٠٪). وقد استغرقت تلك العملية ثلاثمئة سنة في إيران، وأربعمئة سنة على الأقل في الأناضول، بدايةً من موجة الغزو التركي الأولى أواخر القرن الحادي عشر الميلادي (الخامس الهجري).

وقد اشتملت تلك العملية على طائفة من الآليات الاجتماعية المتشابكة والفعَّالة التي تبيناها في عملنا عن مصر، وهي: الهجرة والتوطن الإسلامي، والزواج من نساء البلد غير المسلمات، وألوان التحول إلى الإسلام بين السكان الأصليين. وقد اختلفت الأهمية النسبية لتلك العناصر من إقليم إلى آخر: فالتحول إلى الإسلام على سبيل المثال كان ذا أهمية خاصة في إيران، في حين أن التوطن التركي مصحوبًا بالزواج المختلط ربما كان هو العامل الرئيس في أسلمة الأناضول[2]. ومع ذلك، فقد عملت الأسلمة في جميع الحالات بلا هوادة، وبتأثير متعاظم، حتى تحققت أسلمة إيران والأناضول في غضون ثلاثة قرون إلى أربعة.

وبإضافة تلك النتائج إلى الدليل القائل بأن الهجرة العربية الإسلامية والتحول القبطي إلى الإسلام كلاهما حدث في مصر منذ تاريخ مبكر، وإلى الشهادة الفارقة للمقريزي بأن المسلمين حققوا الأغلبية في معظم القرى المصرية في أثناء القرن التاسع؛ فإننا نستنتج أن (٨٠٪) على الأقل من أسلمة مصر تحققت في غضون القرون الستة التي أعقبت الفتح الإسلامي لها إلى استيلاء

(1) V. L. Menage, "The Islamization of Anatolia," in Conversion to Islam, ed. Levtzion, 53-59. See also Courbage and Fargues, Christians and Jews under Islam, 92:

«روى ماركو بولو كيف أن الترك بعد مرور ٢٠٠ سنة من معركة مانزكرت ١٠٧١م كانوا لا يزالون أقلية في إقليم ظل يونانيًا وأرمينيًا». غير أنه أشار لاحقًا في الاتجاه المقابل إلى ما «تذكره التقديرات من أنه... في سنة ١٢٠٠ كان ٤٣٪ من سكان الأناضول لا يزالون مسيحيين».

(2) Speros Vryonis, The Decline of Medieval Hellenism in Asia Minor and the Process of Islamization from the Eleventh through the Fourteenth Centuries (Berkeley, 1971).

وللاطلاع على الجدال بين المؤرخين الأتراك حول التكوين العرقي لسكان تركيا الحديثة انظر:

Menage, "The Islamization of Anatolia," 53-59.

المماليك على السلطة سنة (١٢٥٠م = ٦٤٨هـ). ويدين العديد من الكتاب بهذا الرأي، وإن كانوا جميعًا يفترضون أن التحول إلى الإسلام كان هو السبيل الرئيس إلى تحقيق الأسلمة، ويتجاهلون ما عداه من عوامل: كالتوطن العربي الإسلامي، والزواج المختلط، والانحدار الديمغرافي للأقباط.

وهكذا فإنه «مع بزوغ القرن الثالث (٨٣٠م) انتشر الإسلام على نطاق واسع في الريف المصري... وأصبح دين أغلبية السكان في القرن الرابع (العاشر الميلادي)»، وفقًا لعبد العزيز الدوري[١].

ويعتقد ج. ر. هوتنج (G. R. Hawting) أن الأسلمة في مصر كانت أبطأ منها في الشام والعراق، «وأن الإسلام لم يكن إلى ما بعد الإطاحة بالأسرة الأموية قد أصبح دين الأغلبية»[2]. ويرى جارث فودن (Garth Fowden) أن تحول إيران إلى الإسلام كان أسرع من تحول أي بلد آخر غزاه المسلمون، فكان أكثر من (٩٠٪) من سكانها مسلمين حوالي سنة (٩٥٠م = ٣٣٩هـ). ثم تابع قائلًا: «لقد تأخرت العراق، وسوريا، وشمال إفريقيا، ومصر، عن هذا المعدل السريع للتحول، وإن كانت النتيجة واحدة، وهي أن جميع السكان تقريبًا أصبحوا مسلمين بحلول القرن الحادي عشر»[3]. ويتفق دانيال دنيت (Daniel C. Dennett) والديمغرافي جوسيا روسل (Josiah C. Russell) كلاهما على أن نسبة المسلمين بمصر بلغت (٨٠٪) عند اندلاع الثورة البشمورية سنة (٨٣١م)[4].

وربما كان التراجعُ الديمغرافي للأقباط في فجر التاريخ الإسلامي هو العاملَ الذي يتطلَّب أن نوليه مزيدًا من الالتفات أكثر مما عداه من عوامل، عند دراسة أسلمة مصر. ويمكن أن يُطْرَح هذا

(١) الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية، (ص/ ٦٤).

(2) G. R. Hawting, The First Dynasty of Islam: the Umayyad Caliphate A.D. 661-750 (London, 1986), 9

(3) Garth Fowden, Empire to Commonwealth: Consequences of Monotheism in Late Antiquity (Princeton, 1993), 162

(4) Courbage and Fargues, Christians and Jews under Islam, 28.

الموضوع هاهنا بالإشارة إلى الدراسة الديمغرافية التي صدرت مؤخرًا ليوسف كورباج (Youssef Courbage) وفيليب فرجيوز (Philippe Fargues)، والمستندة إلى دراسة جوسيا روسل (Josiah C. Russell).

وقد اتخذ المؤلفان، في شأن مصر، موقفًا متطرفًا؛ فقد استنتجا مبدئيًّا أن نصف سكانها قد تحولوا جميعًا من المسيحية إلى الإسلام في غضون عقود قليلة من الفتح الإسلامي، وأن العنصر المسلم قارب (٨٠٪) في تاريخ مبكر (٨٠٠م = ١٨٤م)[1].

وقد توصلا إلى ذلك الاستنتاج بالنظر في الأدلة التاريخية المستقاة من المصادر الإسلامية؛ ذلك أن الإيرادات السنوية المصرية (الجزية) انخفضت سريعًا منذ الفتح الإسلامي لمصر سنة (٦٤١- ٦٤٢م) إلى عهد الخليفة المأمون (٨٠٩- ٨١٣م): من (١٢ مليون دينار تقريبًا) عقب الفتح مباشرة، إلى (١٠ ملايين دينار) سنة (٦٦٠م)، و(٥ ملايين) سنة (٦٨٠م)، و(٤ ملايين) سنة (٧٤٣م)، و(٣ ملايين) سنة (٨١٣م)، وظلت ثابتة تقريبًا بعد ذلك التاريخ الأخير[2].

وكان المتحوِّلون إلى الإسلام يُعْفَون من أداء ضريبة الرأس، التي هي التفسير الدقيق لمصطلح الجزية في الفقه الإسلامي؛ ولهذا السبب فإن كورباج (Courbage) وفرجيوز (Fargues) يعزوان انخفاض الجزية إلى التحول القبطي الهائل إلى الإسلام خلال القرن الأول من تاريخ الإسلام في مصر.

بيد أن ذلك التفسير أمرٌ موضع جدال. فلو أن التحول القبطي الهائل

(1) Ibid., 15-16.

(2) Ibid, 23.

لقد نقل المؤلفان الأرقام بالدراهم، وإن كان من المحقق أنهما يعنيان الدنانير، عملة مصر الإسلامية. ويسجل اليعقوبي في كتاب البلدان (نشرة: م. ج. دي غوية M. J. de Goeje، المكتبة الجغرافية العربية، رقم: ٧، ليدن، ١٨٩٢م، ص ٣٣٩) أرقامًا مختلفة في الاتجاه نفسه من الانخفاض السريع الذي تلاه استقرار نسبي: ١٠-١٢ مليون دينار سنويًّا في الفترة (٦٤٠-٦٥٦م)، ٤ ملايين سنة ٧٣٥م، ٤,٣ ملايين سنة ٨٣٠، ٤ ملايين سنة ٨٨٠م، ٣,٤ ملايين سنة ٩٨٠م، ٢,٨ مليون سنة ١٠٨٠م. وانظر أيضًا:

A. S. Tritton, "Islam and the Protected Religions," JRAS (1928): 506-7.

وفي المقابل فإن البلاذري (فتوح البلدان، نشرة: م. ج. دي غوية، ليدن، ١٨٦٦م) ينص على أن أول ولاة مصر عمرو بن العاص (٦٤٢-٦٤٦)، جبى مليوني دينار فقط سنويًّا، وأن الوالي الثاني ابن سعد (٦٤٦-٥٦) جبى أربعة ملايين.

إلى الإسلام في إبان تلك الفترة (٦٤١-٨١٣م) يفسِّر الانخفاض الكبير في

وكان المتحوِّلون إلى الإسلام يُعْفَون من أداء ضريبة الرأس، التي هي التفسير الدقيق لمصطلح الجزية في الفقه الإسلامي ؛ ولهذا السبب فإن كورباج (Courbage) وفرجيوز (Fargues) يعزوان انخفاض الجزية إلى التحول القبطي الهائل إلى الإسلام خلال القرن الأول من تاريخ الإسلام في مصر.

الجزية وثباتها بعد ذلك (فور اكتمال الأسلمة فعليًّا)؛ فإن المرء مضطر إلى أن يفترض أن مجموع السكان في مصر ظل ثابتًا نسبيًّا خلال العصر الإسلامي بأسره.

وبناءً على ذلك، وبما أن عدد سكان مصر جرى تقديره على نحو موثوق به للغاية على يد الفرنسيين سنة (١٧٩٨م) بـ (٢,٥ مليون نسمة)، يفترض كورباج وفرجيوز أن الأمر، بتنحية التقلبات العارضة جانبًا، كان كذلك عند الفتح الإسلامي لمصر سنة (٦٤١م): فسكان مصر، آنئذٍ، كانوا (٢,٥ مليون نسمة) فقط في نهاية الحكم الروماني سنة (٦٤١م)، بعد أن كان (٤,٥ ملايين نسمة) في عصر الإمبراطور أغسطس. وبعد، فهذا التقدير السكاني لمصر يبدو منخفضًا جدًّا إذا قورن بتقديرات كورباج وفرجيوز لسكان سوريا والعراق (٤ ملايين، ٩ ملايين) والتقديرات الأخرى لسكان مصر في ذلك الوقت[1].

وهو كذلك يتناقض مع الروايات الإسلامية التقليدية لثروة مصر أوائل العصر الأموي، فوفقًا للطبري، على

(1) Peter Charanis, "Observations on the Demography of the Byzantine Empire," Proceedings of the XIIIth International Congress of Byzantine Studies (Oxford, 1967), 454.

ويغلو سعيد بن البطريق الكاتب الملكاني المصري في القرن العاشر، فينص على أن مصر كان بها ستة ملايين ذكر بالغ في بداية الحكم الإسلامي.

Gilbert Dagron and Vincent Deroche, "Juifs et chretiens dans l'Orient du VIIe siecle," Travaux et Memoires 11 (1991): 244-45.

سبيل المثال، كان معاوية «**يرجو أن يكون إذا ظهر عليها [أي: على مصر] ظهر على حرب علي؛ لعِظَمِ خراجها**»[1].

بيد أن ثمة تفسيرًا بديلًا للتراجع السريع والواضح للجزية في مصر إبان القرنين السابع والثامن. فروايات المعاهدة المتصلة بفتح مصر، وكذلك الوثائق المالية التي وردت في برديات أفروديتو (Aphrodito) [برديات كوم أشقاو] من صعيد مصر، والتي يرجع تاريخها إلى سنة (٧٠٠- ٧٢٠م)، تُظْهِر أن مصطلح الجزية كان يستخدم عمومًا للدلالة على الإيرادات السنوية المنتظمة التي تؤديها المجتمعاتُ المحلية إلى الإدارة المركزية في الفسطاط.

مما يعني أن الجزية لم تكن تشمل ضريبة الرأس، المستحقة على الذكور البالغين غير المسلمين فحسب؛ ولكنها كانت تشمل أيضًا ضريبة الأرض، المستحقة على جميع ملاك الأراضي بمن فيهم المتحولون إلى الإسلام[2].

وبناء على ذلك، فإن التراجع المطرد لجزية مصر السنوية من (١٠- ١٢ مليون دينار) إلى (٣ ملايين دينار) خلال الفترة الممتدة بين سنتي (٦٤١- ٨١٣م) لا يعكس تحولًا هائلًا إلى الإسلام؛ لأن المسلمين أيضًا كانوا يدفعون الجزية في التاريخ المبكر لمصر الإسلامية. ومع ذلك، فمن المحقق أن هذا التراجع يبيِّن الانخفاض الحقيقي في مجموع سكان مصر منذ الفتح وما تلاه[3].

ويبدو ذلك الاستنتاجُ متسقًا مع صورة التراجع الديمغرافي للسكان الأقباط

---

(١) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، نشرة: م. ج. دي غوية، ليدن، (١٨٧٩- ١٩٠١)، (١/ ٦/ ٣٣٩٦). ترجمة: E. Yarshater et al. (Albany, NY, 1987-89).

(2) Dennett, Conversion and the Poll Tax in Early Islam, 90-98; Jorgen Bak Simonsen, Studies in the Genesis and Early Development of the Caliphal Taxation System (Copenhagen, 1988), 81-129 passim; Tritton, "Islam and the Protected Religions," 494; H. I. Bell, "The Administration of Egypt under the Umayyad Khalifs," Byzantinische Zeitschrift 28 (1928): 282-83.

(3) Dennett, Conversion and the Poll Tax in Early Islam, 97; Simonsen, Studies in the Genesis and Early Development of the Caliphal Taxation System, 89, 107, 127-29.

الأقحاح (native Coptic population)، الذين ظلوا يمثلون الأغلبية الكبيرة خلال تلك الحقبة المبكرة، ولكنهم وقعوا في دائرة الاضطهاد، وفشلت ثوراتهم، فتفاقم القمع، ومن ناحية أخرى انتشر المهاجرون العرب المسلمون وتوطنوا جميع أنحاء مصر الريفية.

لقد تحققت أسلمة مصر في غضون ثلاثة قرون، عن طريق تقلص أعداد الأقباط من ناحية، وعن طريق إدخال العنصر الإسلامي الذي كان ضئيلًا في البداية ثم نما نموًّا سريعًا، سواء بالأرقام المطلقة أو بالنسبة إلى تراجع السكان الأصليين، من ناحية أخرى. وكان للتحول القبطي إلى الإسلام نصيب كبير في نمو هذا العنصر الإسلامي، ولكنه لم يكن العامل الرئيس. وهكذا، فإن أسلمة مصر تحققت بحلول القرن التاسع الميلادي (الثالث الهجري)، وربما ينظر إلى العصر المملوكي الأول بوصفه ختامًا تأخر طويلًا لتلك الأسلمة، بما أنه أفضى إلى آخر وأهم حلقة في سلسلة متقطعة من موجات التحول القبطي إلى الإسلام. وكان ذلك يرجع، إلى حد ما، إلى الإجراءات القاسية غير المألوفة التي اتخذتها دولةُ المماليك ضد الأقباط، ولا سيما ذلك الإجراء الذي يفرض على زوجة مَنْ تحول إلى الإسلام اعتناق دين زوجها (وهو إجراء يضمن عمليًّا خروج ثروة الأسرة من أيدي الجماعة القبطية)، وحظر احتفالات الأقباط التقليدية، والمصادرة العامة لأوقافهم[1]. ولكن

وهكذا، فإن أسلمة مصر تحققت بحلول القرن التاسع الميلادي (الثالث الهجري)، وربما ينظر إلى العصر المملوكي الأول بوصفه ختامًا تأخر طويلًا لتلك الأسلمة، بما أنه أفضى إلى آخر وأهم حلقة في سلسلة متقطعة من موجات التحول القبطي إلى الإسلام.

(1) El-Leithy, "Coptic Culture and Conversion in Medieval Cairo," 96, 117-24. However, a much earlier example of severe fiscal pressure, fully justified by appeal to tradition, is minutely recorded in the Zuqnin Chronicle's eyewitness account of events in al-Jazira in 772-74: J.-B. Chabot, ed., Chronique de Denys de Tell Mahre, quatrieme partie (Paris, 1895), 122 f..

لعل السبب الرئيس كان يكمن في انهيار الروح المعنوية بين الأقباط أوائل القرن الرابع عشر الميلادي (الثامن الهجري)، ربما بدافع من العوامل الخارجية، وخاصة الغزو الأخير للنوبة المسيحية المونوفيزية، على يد القبائل العربية في ذلك الوقت.

لقد تمزَّق الارتباط المباشر للأقباط بإثيوبيا، وتناقصت أعدادهم حتى أضحوا جماعة جيب مغلقة (a sealed pocket community)، ليس لديها إلا أمل ضعيف في الحصول على الدعم الخارجي. ولكن ذلك لا يعني أن العصر المملوكي الأول كان نقطة تحول حاسمة في أسلمة مصر.

فالحق أن رواية المقريزي عن التحريض ضد الأقباط وتضييق الحكومة عليهم من سنة (١٢٩٠م) إلى سنة (١٣٥٤م) توحي بأن الأقباط كانوا أقلية ضعيفة وصغيرة نسبيًّا.

فعلى سبيل المثال، بعد أعمال الشغب الجماهيري سنة (١٣٢١م) التي أدت إلى تدمير ستين كنيسة وديرًا في جميع أنحاء البلاد، أضرم طائفة من الرهبان المزودين بالنفط النيران في مساجد القاهرة، وهو الأمر الذي تسبب في اشتعال الحرائق لعدة أيام.

وقد رفض السلطان، وفقًا للمقريزي، أن يصدق أن المسيحيين كانوا هم المسؤولين عن ذلك؛ ذلك أنهم، كما زعم، «ليسوا من القوة والجسارة بحيث ينخرطون في مغامرة بهذه الضخامة». وفي آخر حلقة من حلقات مناهضة الأقباط سنة (١٣٥٤م)، صادرت الحكومة جميع الأراضي الموقوفة على الكنائس والأديرة.

وكانت تلك الأراضي هي المصدر الرئيس لإيرادات المؤسسات المسيحية، إلى أن بلغت (٢٥ ألف فدان) فقط، بضع مئات من الكيلومترات المربعة، في بلد يملك على الأقل (٢٥ ألف كيلو متر مربع) من الأراضي الزراعية[1].

(1) Little, "Coptic Conversion to Islam under the Bahr| Mamluks," 564, 568; el-Leithy, "Coptic Culture and Conversion in Medieval Cairo," 124.